

## "الأكراد ومستقبل تركيا"

عبد اللطيف حجازي\*

أعلن حزب الشعوب الديمقراطية الكردي دخوله الانتخابات البرلمانية التركية المقرر انعقادها في ٧ يونيو كحزب سياسي موحد وذلك للمرة الأولى بعدما كان يتقدم الحزب بمرشحيه كمستقلين، حيث يأتي هذا التطور في ظل ما تشهده العلاقة بين الدولة التركية والأكراد من تطورات إيجابية في الفترة الأخيرة حيث يخوض الطرفان مفاوضات سلام مباشرة أوقفت الصراع المسلح بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية القائم منذ عام ١٩٨٤، ولاشك أن تلك التطورات ستترك آثارها على المشهد السياسي التركي وعلى مستقبل العلاقة بين الدولة التركية والأكراد. وفي هذا الإطار أصدرت مؤسسة "Brookings" تقريراً بعنوان "الأكراد سيحددون مصير تركيا"، أعده الباحث "كمال كيرسكي"، تناول مشاركة حزب الشعوب الديمقراطية الكردي كحزب للمرة الأولى في الانتخابات البرلمانية المقبلة وفرص الحزب في تلك الانتخابات وأثر ذلك على تمثيل حزب العدالة والتنمية الحاكم في البرلمان وسيناريوهات العلاقة بين الدولة التركية والأكراد.

### مشاركة الأكراد كحزب سياسي في الانتخابات البرلمانية المقبلة:

شهدت الانتخابات البرلمانية المقرر انطلاقها في ٧ يونيو ٢٠١٥ مفاجأة كبيرة تمثلت في إعلان حزب الشعوب الديمقراطية الكردي -أكبر الأحزاب الكردية على الساحة- دخوله الانتخابات بصفته الحزبية، وذلك للمرة الأولى، ويعد حزب الشعوب الديمقراطية الكردي حزب يساري يدافع عن حقوق الأقلية الكردية في تركيا، لكنه غير ممثل في البرلمان حيث يترشح أعضاؤه دائماً في صورة مستقلين خوفاً من عدم حصوله على العتبة الانتخابية المتمثلة في نسبة ١٠% اللازمة لدخول البرلمان، وهو ما أفقد الحزب قدرة التأثير بفاعلية على السياسة التركية.

\* باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

1Kemal Kirişci, "The Kurds Will Decide Turkey's Fate", **Brookings Institution**, 3 April 2015, available at: <http://www.brookings.edu/blogs/markaz/posts/2015/04/03-turkey-kurd-fate-kirisci>

جاء قرار حزب الشعوب الديمقراطية بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة كحزب سياسي موحد بعد النجاحات السياسية التي حققها في عام ٢٠١٤، حيث حصل زعيم الحزب صلاح الدين ديميرطاش على نسبة ١٠% في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في شهر أغسطس ٢٠١٤، كما حصل الحزب على نسبة ٧% في الانتخابات المحلية التي أجريت في شهر مارس ٢٠١٤، وهو ما أعطى الحزب دفعة وثقة للمشاركة في الانتخابات البرلمانية كحزب موحد على أمل الحصول على نسبة الـ ١٠% التي يحددها قانون الانتخابات التركي للحصول على مقاعد بالبرلمان، وتكمن خطورة هذا القرار في أنه في حال فشل الحزب في الحصول على العتبة الانتخابية (نسبة ١٠%) فلن يمثل بالبرلمان.

وُضع شرط الحصول على نسبة ١٠% لدخول البرلمان من قبل الانقلاب العسكري الذي وقع بتركيا عام ١٩٨٠ وذلك لمنع الأحزاب الكردية والإسلامية من دخول البرلمان، وعلى الرغم من تعهد العديد من الأحزاب السياسية التي وصلت إلى الحكم في تركيا بما فيها حزب العدالة والتنمية الحاكم على تخفيض هذه النسبة أو إلغائها إلا أنها أبقت على تلك القاعدة، مما جعل حزب الشعوب الديمقراطية الكردي يدفع بمرشحيه في الانتخابات بصفة مستقلة لتجاوز هذا الشرط ولدى حزب الشعوب الديمقراطية حالياً ٢٧ نائباً في البرلمان.

### فرص الأكراد في الانتخابات البرلمانية المقبلة وتداعيات ذلك على المشهد السياسي:

تشير التوقعات إلى أن حزب الشعوب الديمقراطية الكردي سيحصل على (٥٥-٧٠) مقعداً في حال تجاوزه العتبة الانتخابية، وفي حال حصول الحزب على الصوت الكردي فقط فإنه سيكون لديه ٢٠ مقعداً على الأقل في البرلمان، وفي كافة الحالات يمثل دخول حزب الشعوب الديمقراطية البرلمان خسارة لحزب العدالة والتنمية الحاكم وللرئيس التركي رجب أردوغان، حيث أن تلك المقاعد ستخضم من إجمالي عدد مقاعد الحزب في البرلمان والبالغة ٣١٢ مقعداً، الأمر الذي سيزيد من صعوبة حزب العدالة والتنمية ورئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان في تغيير نظام الحكم من نظام برلماني إلى نظام رئاسي وهو ما يمثل تقويضاً لطموحات أردوغان الذي يسعى لزيادة عدد مقاعد الحزب في البرلمان إلى ٣٦٧ مقعداً على الأقل كي يتمكن من تغيير الدستور ونظام الحكم في تركيا دون الحاجة إلى دعم الأحزاب الأخرى أو الدعوة إلى استفتاء شعبي.

في حال فشل حزب الشعوب الديمقراطية في الحصول على العتبة الانتخابية لدخول البرلمان فإن أصوات الحزب ستنقل إلى الحزب التالي له في نفس المنطقة، الأمر الذي قد يمكن حزب العدالة والتنمية من الحصول على أغلبية كاسحة في حال حلوله بالمرتبة التالية لحزب الشعوب الديمقراطية مع فشل حزب الشعوب في الحصول على نسبة الـ ١٠% اللازمة لدخول البرلمان، ويبرهن حزب العدالة والتنمية على هذا الاحتمال.

### سياسة أردوجان تجاه الأكراد:

تقوم سياسة أردوجان على إحداث توازن بين القوميين الأتراك والأكراد، ففي الوقت الذي يجري فيه أردوجان محادثات سلام مع حزب العمال الكردستاني يتبنى أردوجان خطاب تصعيدي تجاه الأكراد لكسب الصوت القومي بدلاً من ذهابه لحزب الحركة القومية.

منح أردوجان الأكراد عدد من الحقوق في سبيل إنهاء الصراع المسلح بين الأكراد والدولة التركية القائم منذ عام ١٩٨٤، حيث منحهم بعض الحقوق الثقافية وبدأ مفاوضات سلام رسمية مع زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون عبد الله أوجلان، وفي أواخر شهر فبراير طالب أوجلان حزبه بإنهاء الصراع المسلح ضد تركيا وانتهاج الوسائل السياسية للوصول إلى تسوية مع الدولة التركية، وبعد هذا التطور انتصاراً سياسياً لأردوجان وتتويجاً لجهوده لإنهاء عقود من الصراع المسلح مع الأكراد، وفي المقابل تعهد أردوجان للناخبين الأكراد بدستور جديد يعيد تعريف الهوية العرقية والمواطنة.

إلا أن مفاوضات السلام بين الأكراد والحكومة التركية شهدت تعثراً في الفترة الأخيرة بسبب غياب الثقة بين الطرفين، فحزب العمال الكردستاني يتهم أردوجان بالمماطلة في تنفيذ وعوده ويرفض الحزب إلقاء السلاح بشكل نهائي دون الحصول على ضمانات بتنفيذ الحكومة التركية للمطالب الكردية والسعي لتنفيذ التدابير العشر التي أعلنها أوجلان.

### سيناريوهات العلاقة بين الأكراد والدولة الكردية:

توجد عدد من السيناريوهات للعلاقة بين الدولة التركية والأكراد قائمة على النتائج التي سيحققها الحزب في الانتخابات البرلمانية المقبلة والتي تتمثل في:

أ- ستشهد تركيا حالة من الغليان السياسي في حال تمرير أردوجان دستوراً يتجاهل حقوق الأكراد.

- ب- من المحتمل أن تشهد تركيا حرباً أهلية فضلاً عن انتشار الفوضى حال استبعاد حزب الشعوب الديمقراطية الكردية من البرلمان وإقصائه من المشهد السياسي.
- ج- في حال فشل حصول حزب الشعوب الديمقراطية على نسبة الـ ١٠% اللازمة لدخول البرلمان بالإضافة إلى عدم وجود ممثلين مستقلين للأكراد فمن المرجح فقدان أوجان شعبيته لدى الأكراد وفقدان سيطرته على العناصر المتطرفة في الحركة القومية الكردية وحزب العمال الكردستاني، ومن الممكن قيام منظمة اتحاد المجتمعات الكردية بممارسة مهامها كدولة داخل الدولة وتطبيق الإدارة الذاتية كما حاول حزب العمال الكردستاني عام ١٩٩٠. وهناك تقارير تشير إلى أن اتحاد المجتمعات الديمقراطية بدأ في اتجاه تحقيق هذا الهدف من خلال إنشاء محاكم بديلة وجمع الضرائب فضلاً عن إقامة نقاط تفتيش في ريف جنوب شرق تركيا حيث الغالبية الكردية، فخيبة الأمل من محادثات السلام تهدد باتساع هذا النشاط مصحوباً بصراع مسلح سيعيد تركيا مرة أخرى لدوامة العنف.

### خاتمة:

- من الأفضل لتركيا حصول حزب الشعوب الديمقراطية الكردي على نسبة الـ ١٠% اللازمة لدخول البرلمان لتفادي السيناريوهات السابقة الذكر، فضلاً عن أن تمثيل الأكراد في البرلمان سيؤدي إلى تعزيز حقوق الأقليات ومنع تغول السلطة التنفيذية وحث الحكومة على المضي قدماً في عملية السلام.
- يوجد قلق لدى الناخب التركي من إمكانية حدوث صفقة بين أردوغان وزعيم حزب الشعوب الديمقراطية صلاح الدين ديميرطاش على حساب الديمقراطية التركية والنظام البرلماني من خلال دعم الأكراد لطموح أردوغان في التحول للنظام الرئاسي، وذلك على الرغم من نفي ديميرطاش إمكانية حدوث تلك الصفقة.
- إن تغيير نظام الحكم في تركيا إلى نظام رئاسي سيجعل أردوغان أكثر سلطوية، وسيستجيب لمطالب الأكراد وفقاً لشروطه.

- يخوض الأكراد مخاطرة كبيرة بدخولهم الانتخابات كحزب موحد، حيث أنه في حال فشل الأكراد في الحصول على نسبة الـ ١٠% لن يكون لهم تمثيل في البرلمان خاصة مع عدم وجود ممثلين مستقلين وهو ما يعتبر ضياع للقضية الكردية، خاصة مع تصريحات أردوجان الأخيرة بأنه ليس هناك قضية كردية فالأكراد لديهم كل شيء.
- إن دخول حزب الشعوب الديمقراطية الكردي الانتخابات البرلمانية كحزب موحد سيكون له انعكاساته على تركيا سواء نجح في الحصول على نسبة الـ ١٠% اللازمة لدخول البرلمان أو فشل، وذلك بعد سنوات من المحاولات لإبعاد الأكراد عن المشهد السياسي.